الإطار والانترنت، جدلية السلطة والتبعية في المؤسسة الاقتصادية

ط/د.موهوب كلثوم
جامعة عنابة

الملخص:

أصبحت شبكة الانترنت اليوم تؤدي مهاما استثنائية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية، غير أنها لم تسلم من الانتقاد الذي يصفها بأنها سلبت الإنسان إرادته، وحولته إلى تابع لها، وأن استمرار تواجدها في المؤسسة سيعمل لا محالة على إقصاء وتهميش الإطار المستخدم لها وحلولها محل العقل البشري، لكن البعض يراها أعظم إنجاز وأفضل تطور تقني في هذا العصر، أسهمت في تغيير الصورة التقليدية للعمل، واستطاعت في فترة وجيزة أن تقدم أنماطا ابتكاريه جديدة للمؤسسات الاقتصادية في نشاطاتها ووظائفها، كما أنها تتيح للإطار فرصة توسيع مكانته وسلطته والمحافظة على تفرده وتميزه المهني بفضل ما لديه من كفاءات ومهارات تقنية ورصيد معرفي، ومستوى لا يستهان به من الخبرة المعلوماتية في القطاع الذي يعمل به.

Abstract :

Nowadays, Internet performs exceptional tasks of economic, social, and cultural dimensions, however many criticisms have shown it as dominating the human will and freedom; and as time goes on, managers and professionals at work will be alienated with the possibility of substituting them by net professionalism. At the same time, there are many others who view it as the great human achievement, and the ultimate technological development in information ever happened, it has been able to introduce innovative patterns to economic institutions in a short period. It also offers an opportunity for both managers and professionals to expand their position and authority, plus maintaining their uniqueness and excellence thanks to their competencies , technical skills, knowledge balance and experience in the field in which they work.

مقدمة:

تتميز المؤسسة الاقتصادية بمجموعة من المحددات التنظيمية المادية والرمزية التي تعمل على بقائها واستمرارها، فهي تمثل وسطا اقتصاديا له مكانته وقواعده ورموزه التي تحتاج إلى صنف خاص من الموظفين الذين يتم اجتماعهم أو تجميعهم فيها حسب مؤهلاتهم وكفاءاتهم العلمية والتقنية، وكذا قدراتهم واستعداداتهم الخاصة، فهم على الأرجح من فئة الإطارات الإدارية والتقنية، يعملون وفق مجموعة من الأهداف والإستراتيجيات ترمي إلى تحقيق أغراض فردية وجماعية مستخدمين جميع الأدوات والأجهزة والوسائل التي تضمن لهم ذلك. وتعد الوسائط الإلكترونية من بين التقنيات التي فكر فيها الإطارات لمساعدتهم على تحقيق أغراضهم وأهدافهم، مما دعا إلى ضرورة ملاحظة التغيرات التي يمكن أن تظهر على مستوى علاقاتهم كفاعلين اجتماعيين من خلال أساليب الاتصال وطرق نقل المعلومات واستراتيجيات التوسع في السلطة، التي ترتبط بدورها بمفهوم البنية التنظيمية وتشكيل الروابط الاجتماعية بينهم.

وعليه، فنحن نحاول عبر هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على بعض النقاط المهمة في موضوعنا، والتي لم تحضا بالكثير من الاهتمام من طرف الباحثين إلا في الفترة الأخيرة، والتي أردنا من خلالها معرفة ما يحققه الإطار داخل المؤسسة الاقتصادية عبر توظيفه للانترنت، هذا الطرح يقودنا إلى محاولة تقصي أبعاد الظاهرة البحثية في المؤسسة الاقتصادية، بالتطرق إلى العناصر التالية.

أولا- ضبط مفاهيمي

1- تعريف الإطار

تتعدد المعاني المقدمة لمفهوم الإطار بتعدد اللغات، إذ يتحدد معناه لغويا في القواميس العربية؛ بأن لفظ إطار وجمعه إطارات وأطر، أي كل ما أحاط بشيء من خارج[1].

ومن خلال بحثنا في قواميس اللغة الفرنسية وجدنا أن كلمة Cadre تتخذ لفظًا وحيدا تتناول من خلاله مفهوم الإطار عموما، وتستعمل نعوتا أو صفات تضاف إلى تلك الكلمة لتبيان نوع الإطار من حيث التدرج الهرمي والسلطة الممنوحة له، وللتفرقة بينها : فالإطارات العليا، يعبر عنها بعبارة: cadres supérieurs ، والإطارات الوسطى بعبارة: cadres moyens.

وعليه يفيد قاموس لاروس Larousse للغة الفرنسية أن لفظ : Cadre أي إطار تعني : عامل أجير يمارس أو يزاول وظيفة الإدارة، المسؤولية أو المراقبة في مؤسسة أو إدارة[2].

أما في اللغة الانجليزية، فهناك تسمية مستقلة لكل نوع من الإطارات يحيل على مكانته ودوره داخل هرم السلطة في المؤسسة. فبالنسبة للإطارات القيادية يشير قاموس Cobuild بكلمة Executives [3]، وكلمة managers للدلالة على رؤساء الورشات ورؤساء المصالح، بكلمة Professionals لمجموعة الخبراء والمشتغلين بالبحث داخل المؤسسة[4].

إن عملية التحري عن هذه التسميات الثلاثة في أحد القواميس اللغوية الشهيرة في المملكة المتحدة وفي العالم ككل جاء نتيجة ما تم الإشارة إليه من طرف : "غي غرو" Guy Groux في مؤلفه : Les Cadres [5].

أما اصطلاحا؛ فقد مرّ مفهوم "الإطار" بعدة مراحل تاريخية أثناء سيرورته المفاهيمية منذ سنوات الثلاثينيات (1930) من القرن العشرين حينما بدأت الفئة الاجتماعية للإطارات بالبروز في فرنسا في محاولة منهم لإحداث التمييز بينهم وبين أرباب العمل من جهة، وبينهم وبين العمال البسطاء من جهة أخرى، في عملية إبراز التعارض الكائن بين مميزات الطبقة عن المجتمع الصناعي، على أنهم كانوا يميلون أكثر للطبقة البروليتارية، فقد كانوا يشكلون حلفاء جيدين لهم ضد أرباب العمل؛ وهذا ما أشار إليه لوك بولتسكي Luc Boltonski في مؤلفه: Les Cadres, La Formation d'un groupe social [6].

وقد اكتسى المفهوم البعد العسكري في فرنسا دون غيرها من الدول إبان الحرب العالمية الثانية وما بعدها[7]، وبالرغم من ذلك مازال هذا المفهوم يعتريه الكثير من الغموض لاعتبارات فكرية ولغوية متعددة، وربما يعود ذلك إلى صعوبة تحديده في الزمان والمكان، فما كان يمثله الإطار في سنوات الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين قد تغير عما أصبح يعنيه هذا المفهوم في بداية القرن الحادي والعشرين.

يتعزز هذا الطرح بالاستناد إلى ما جاء في التصنيف السوسيومهني الفرنسي عن الإطارات لسنوات الخمسينيات على أنهم يمثلون مجموعة اجتماعية غير متجانسة، وتم التمييز بين الإطارات العليا والمتوسطة في المدونة الاصطلاحية القديمة، أما في الاصطلاح الحديث فلا تستعمل تسمية الإطارات إلا للإشارة إلى المجموعة الأولى، في حين أصبحت المجموعة الثانية بعد ذلك ضمن ما يسمى: المهن الوسيطة [8].

وبعدها استعملت الفئة السوسيومهنية للإطارات أساسا في عمليات الاقتراع، والانتخابات المهنية، وكذا في الأنظمة المتعادلة /المتساوية التمثيل، وأيضا في مدونة الاصطلاحات الخاصة بالطبقات السوسيومهنية مع ما يسمى الإطارات السامية /العليا، والإطارات المتوسطة، هذه الأخيرة التي تم التخلي عن تسميتها بهذا اللقب سنة 1982، وتعويضها بتسمية : المهن الوسيطة[9]. خاصة مع تسجيل نسب مرتفعة من الإطارات في النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك على مستوى الدول

المتطورة إلى غاية الوقت الحالي، مما ساهم في اتساع التوجهات الإيديولوجية للتنظيمات وزيادة تطبيق إدارة الأعمال على كل مستويات المجتمع.

يشير تغيير التسمية إلى أن الكثير من المصنفين كإطارات وسطى ليست لديهم وظيفة التأطير ولا مهمة المسؤولية، كما هو الحال بالنسبة للمعلمين، عمال القطاع الطبي، عمال القطاع الاجتماعي، التقنيين، الإداريين. ويبقى عامل اللاتجانس هو الصفة المميزة لهذه الفئة حسب الاصطلاح الحديث[10].

إن سمة الاختلاف التي تخيم على هذا المفهوم لا تطال الجوانب الزمانية والمكانية فحسب، بل مستوى الكفاءة هو الآخر له نصيب من عملية تحديدهم، فبالرجوع إلى قاموس الاقتصاد والعلوم الاجتماعية نجده يعتبر الإطارات أشخاصا معترفا بهم لكفاءتهم (غالبا ما يحملون شهادات عليا) في ممارسة أعمال ذات مستوى عال من التعقيد مثل: الباحث، المهندس، المسؤول المالي، لكن من دون أن يشاركوا في وظائف التأطير"[11].

بمعنى أن عوامل مثل المستوى العلمي أو الشهادة التعليمية، الكفاءة، والتدريب المهني، والتخصص أسس يعتمد عليها في تحديد هذه الفئة المهنية.

وبحسب هذه المعايير، يمكن تبني التعريف الذي قدمته المنظمة الدولية للعمل سنة 1977 ، والذي يعرف الإطار بأنه كل شخص استفاد من تكوين مهني أو تعليم عالي، أو الذي تحصل على خبرة تساوي قيمتها ذلك التكوين في المجال العلمي، أو التقني، أو الإداري، والذي يقوم، في إطار علاقة عمل، بوظيفة يغلب عليها الجانب الفكري، والتي تستلزم امتلاك سلطة تقدير، وهامش من المبادرة، والتي تستوجب درجة مرتفعة نسبيا من المسؤولية . كذلك ويعتبر إطارا كل شخص تتوفر فيه الشروط المذكورة، وتحصل من لدن مستخدمه على تفويض يمكنه من التخطيط والقيادة والتنسيق في جزء من نشاط المؤسسة وكان يمتلك الكفاءة التي تؤهله لذلك[12] .

2- المؤسسة الاقتصادية :

المؤسسة كلمة مأخوذة " من الفعل " أسس " بمعنى رفع السقف أو البناء أو المنزل "[13].

تعتبر المؤسسة من المفاهيم الإرتكازية في العلوم الاجتماعية الأمر الذي أدى إلى تعدد الاتجاهات والمقاربات التي تتناولها، فضلا عن الإسهامات المعرفية والميدانية التي أضيفت منذ بدء الاهتمام بالمؤسسة ، باعتبارها نظاما اجتماعيا في سنوات الثمانينيات من القرن العشرين، وقد عمل كل من رونو سانسوليو، ودنيس سغريستان Denis Segrestin, Renaud Sainsaulieu، في تلك الفترة على وضع نظرية اجتماعية للمؤسسة، وقبل هذا الوقت لم يلقى هذا الموضوع اهتماما من قبل علم اجتماع العمل.

وعليه فقد وضعت ضمن سياقات مختلفة حسب توجهات الباحثين وانتماءاتهم وفق المدارس التنظيرية فنجد ماكس فيبر يعرفها على أنها تركيب بيروقراطي وظائفي يحتوي على مجموعة من القواعد والإجراءات التي تحدد العلاقات، وتدفقات السلطة وحدود كل قسم، حتى يتم تركيب البيروقراطيين في سلم أوتوقراطي يضمن الرقابة بالقواعد الوظائفية[14].

أما تالكوت بارسونز Talcot Parsons فيعتبرها نسقا فرعيا عن النسق الكلي (المجتمع) تضم مجموعة من الأفراد الذين يتفاعلون فيما بينهم لتحقيق أهداف مشتركة تخدم المؤسسة التي ينتمون إليها. فيعرفها بأنها نسق اجتماعي منظم نشأ بطريقة مقصودة لتحقيق هدف أو مجموعة من أهداف معينة، إذ يخضعون للقيم والقوانين وذلك للوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

في حين يرى فرانسوا بيرو François Perroux أن المؤسسة منظمة تجمع أشخاصا ذوي كفاءات متنوعة تستعمل رؤوس الأموال وقدرات من أجل إنتاج سلعة ما، والتي تباع بسعر أعلى مما تكلفه[15].

ينبغي الإشارة في هذا الإطار إلى أن الكثير من الباحثين والدارسين وكذلك العديد من المراجع والمؤلفات تستعمل توظف مصطلح المنظمة/ التنظيم ومصطلح المؤسسة كمفاهيم مترادفة، ولكن الاختلاف بينهما موجود على مستوى بعض الفروقات؛ بناء على ذلك فالتنظيم أو المنظمة بناء على ذلك، عبارة عن كل تجمع يتم تنظيمه وفق قواعد وأسس معينة اجتماعية اقتصادية أو سياسية أو ثقافية، أي مجموعة من الأفراد يوحدون جهودهم لغرض تحقيق الهدف المسطر مهما كانت طبيعة نشاط ذلك التنظيم. أما المؤسسة فهي تنظيم منتج تتميز بطابعها الإنتاجي الملموس في أغلب الأوقات.

وعليه فالفرق بين كل من التنظيم والمؤسسة في كون كل مؤسسة هي منظمة وليس بالضرورة أن كل منظمة هي مؤسسة[16]. في كل الحالات تهدف المؤسسة في كل الأحوال تهدف إلى تحقيق الربح باعتبارها هيكلا اقتصاديا واجتماعيا في حين أن المنظمة يمكن أن تخرج على السياق الاقتصادي فلا تهدف إلى تحقيق الربح بأن تكون منظمة حقوقية أو بيئية أو عمالية.

تعتبر المؤسسة بمختلف أنواعها وأشكالها وأهدافها وأحجامها، وأيا كانت المداخل المستعملة في دراستها كمجموعة من الأفراد المنظمين في شكل قانوني، وضمن شروط واقية معينة بغرض القيام بمهام محددة تهدف في مجموعها إلى تحقيق غايات و أهداف[17] .

مما سبق، تعتبر المؤسسة الاقتصادية كوحدة اقتصادية مستقلة قانونيا بذاتها، منظمة من أجل إنتاج سلع أو خدمات للسوق. وهي أيضا وحدة اتخاذ القرار الاقتصادي التي يمكن أن تتخذ أشكالا مختلفة و تستخدم وتكافئ العامل، ورأس المال لإنتاج وبيع سلع وخدمات في السوق بهدف تحقيق الربح، تشكل المؤسسة المركزية للرأسمالية. وأشكالها متنوعة وعديدة، فمن الممكن إحداث الفرق بينها على أساس : الحجم، مجال العمل، الإطار القانوني، كما يؤثر شكل / نوع الملكية على نمط العمل داخل المؤسسة[18].

3- شبكة الانترنت

إن مصطلح الانترنت Internet لغويا هو مختصر كلمتي Interconnection Network، ومعناها شبكة الاتصالات واسعة الانتشار[19]. كما يطلق عليها عدة تسميات مثل شبكة الشبكات، النسيج، النت، والشبكة العنكبوتية، وذلك لخاصية الترابط والتشابك والتداخل المعلوماتي بها، فهي شبكة فضائية ضخمة تتكون من ملايين أجهزة الحاسوب المرتبطة ببعضها البعض والمنتشرة حول العالم، وتعمل ضمن بروتوكول موحد.

تعتبر شبكة الانترنت الوسيلة الأكثر شمولا وتقدما في عالم الاتصالات والإعلام والمعلوماتية في الوقت الراهن، لما لديها من قدرة على تحقيق الاتصال متعدد الوسائط أي الذي يجمع بين السمعي والبصري والنص الرقمي[20].

لقد تطورت شبكة الانترنت تطورا هائلا وسريعا بفعل تطور التكنولوجيا ووسائل الاتصالات وانتشار الأقمار الصناعية وانخفاض تكلفة الاتصال، هذا بالإضافة إلى عدم وجود سلطة أو إدارة لوضع القيود على نوعية وكمية المعلومات والأجهزة والبرامج المرتبطة بها، بل إن كل جهة متصلة بالشبكة تدير الأجهزة والبرامج المتصلة من خلالها لضمان الاستفادة من الخدمات المقدمة. وعليه فالانترنت تقوم بالربط بين النهايات الطرفية Terminals لأجهزة الحاسوب باستخدام إحدى قنوات الاتصال بهدف نقل وتبادل المعلومات بين الحاسوب والنهايات الطرفية المتصل بها في إطار النقل على الخط المباشر للبيانات on line[21].

ويمكن تصور تركيبة شبكة الانترنت من الناحية التقنية على أنها التقاء ثلاث مجالات متفاعلة مع بعضها البعض هي : المعلومات، الحواسيب، والاتصالات، وذلك حسب الشكل التالي[22]:

الانترنت INTERNET		
معلومات Informations	حواسيب Computers	اتصالات Communications

. صحف ومجلات ونشرات وكتب ودوريات إلكترونية. . مراجع وتقارير إلكترونية. . قواعد بيانات بيبليوغرافية، ونصية وإحصائية ... . صور ثابتة ومتحركة . . معلومات مسموعة، ومرئية. . بث إذاعي، وتلفزي، وتسجيلات فيديو.	. مكونات وتجهيزات مادية. . ملحقات وتجهيزات مناسبة. . بروتوكولات مناسبة (TCP-IP). . نظم وأدوات أخرى مثل نظام (www) . نظام غوفر، وأرشي، وفيرونيكا.	. مُعَدّلات (Modem) ذات سرعة مناسبة. . خطوط هاتفية، خط خارجي المجهز (Provider). وخطوط داخلية للمستخدمين . . ألياف بصرية. . أقمار صناعية، ووسائل وتقنيات اتصال أخرى.

الشكل رقم 1 يبين تركيب شبكة الانترنت

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن المعلومات والبيانات على اختلاف مصادرها وأشكالها وأنواعها ومجالاتها تنتقل عبر تجهيزات وأدوات مادية ونظم وبروتوكولات مناسبة وأقمار صناعية وتقنيات اتصال أخرى، بالإضافة إلى تكونها من العنصر البشري كعنصر مهم لإتمام عملية الاتصال بين الجوانب التقنية والاجتماعية، وهم المستخدمون لها من إطارات تقنية (فنية)، وإدارية يستفيدون من خدماتها وتطبيقاتها في ممارسة أعمالهم ونشاطاتهم.

ثانيا- تكنولوجيا الاتصال محطات فكرية و تغيرات في بنية المؤسسة

تعددت الطروحات الفكرية والتوجهات النظرية التي تناولت تكنولوجيا الاتصال بالدراسة والتحليل في سياقات تاريخية متباينة بتباين المراحل الزمنية التي مرت بها المؤسسة في بنائها التنظيمي، والتي يمكن تحديدها كما يلي:

1- تكنولوجيا الاتصال: تطور تاريخي وتوجهات فكرية

اقترن التطور الصناعي في المجتمعات الغربية بالتطور في النظام التكنولوجي، خاصة على المستوى الفني والتنظيمي والاجتماعي، والذي مس عددا من العناصر منها نوعية التكنولوجيا المتبناة، طرق إدخالها و إدماجها، مجالات استخدامها، كيفية توظيفها...الخ، وهو ما جعلها تلقى ترحيبا واستقطابا واعتمادا من قبل أعداد كبيرة من المؤسسات ومنظمات الأعمال لقدرتها على تحقيق مطالب وأهداف أغلبها (المؤسسات). خاصة بعد تحقيق المؤسسات الاقتصادية لمشاريع ضخمة؛ من فتح مناصب شغل جديدة للإطارات المتميزين بكفاءات عالية[23]، الذين نشأت بينهم وبين التكنولوجيا علاقة متبادلة ذات صفة اجتماعية ترتكز على الحاجة والمساعدة المتبادلة بينهما.

الصفة الاجتماعية التي تأسست بين المؤسسة ومستخدميها جعلت عددا معتبرا من المفكرين المعاصرين يعتقدون أن جميع التغيرات التي مست الأبنية الاجتماعية والأنساق الاقتصادية، وغيرت ملامح الطبيعة لخدمة الفرد، هي نتيجة للتكنولوجيا، وأكدوا على أنها العامل الوحيد المسؤول عن تلك التغيرات[24]. بدءً من مارشال ماكلوهان Marchal Macluhan ، مرورا بوليام أغبرن William Ogbern ، ويلبرت موور Wilbert Moor،[25]. و شنايدر Chnaider [26] وصولا إلى بيار ليفي Pierre Levy ، ونيكولاس نيغروبونت Nicholas Negroponte ، وبيل جيتس Bill Gates [27].

إن تتبع العناصر الثقافية المشار إليها عند كل من أغبرن، موور، وشنايدر، يمكن أن يسهم في فهم وقراءة مختلف المتغيرات المرتبطة والمتفاعلة معا في السياق المجتمعي الذي تحدث فيه، وهو ما يجعل منها حسب دومينيك فولتون Dominique Wolton في معرض حديثه عن المعلومات في عملية الاتصال عبر الوسائط المتعددة بأنها: موروث بالمعنى الواسع للكلمة، وكذلك بالمعنى المتضمن لمجموع الوسائل مثل اللغة، أنماط الحياة، أنماط الاستهلاك، القيم، عادات الاستخدام ... الخ، والتي تمكن الأفراد من فهم العالم الذين يعيشون فيه[28]. ومنه استخدام الانترنت من طرف إطارات المؤسسة في ظل انتماءاتهم إلى جماعات اجتماعية مختلفة اختلاف ثقافاتهم المرجعية، من شأنه أن يؤدي إلى اختلاف علائقي مع هذه الوسيلة (الانترنت)، وتنوع وتعدد سلوكياتهم وممارساتهم حيالها.

أما الأسماء الثلاثة الأخيرة المذكورة فتندرج ضمن من يسميهم فيليب بروتون Philippe Breton؛ Technophiles أي القابلون للتكنولوجيا، وهم أنصار الإيديولوجيات المهيمنة. ومنه القائلين بعقلانية الاستخدام تجاه تكنولوجيا المعلومات

والاتصال، وحسب فيليب بروتون هم من يميلون للاعتقاد بأن هذا النوع من الاستخدام في حال توفر بعض الشروط يمكن أن يصبح عامل تطور للإنسانية[29].

إضافة إلى هذا الطرح، نسجل تعدد وجهات نظر الباحثين حول تصوراتهم لسلوك الاستخدام في ضوء الثقافة كمدخل للفهم؛ فالناحية الأنثروبولوجية تكشف انتقال الإنسان من تسجيل أعماله على الحجر إلى تسجيلها على رقائق صناعية ذات خصائص فريدة من حيث الحجم والقدرة والذكاء[30]، أسهم في إبراز حالة ارتباط الإنسان وتعلقه بما أنتجه ذكاؤه ومحاولاته المتواصلة في ميلاد مرحلة جديدة من تاريخه، هي الثورة المعلوماتية في مجال الاتصالات والمعلومات.

أما فيليب بروتون، فقد توصل إلى نتائج هامة تعرض مزايا الانترنت في العالم الغربي وكيف تحولت شيئا فشيئا إلى معوض للفراغ الروحي والوجداني، فوصلت إلى حد التأليه والعبادة والقداسة[31]. إلى جانب إدراك الأهمية الرمزية للتقنية كإطار تفسيري للتحليل، التي يتقاطع فيها بروتون مع فولتون، تتحول إلى أداة للتواصل الاجتماعي، تتطور لديهم (الإطارات)، لتصبح معوضا عن الأسرة مثلا، وهذا يكسبها مكانة أخرى مبتدعة من طرف المستخدمين جاعلين منها إطارا مرجعيا[32]. كما يمكن أن تخلق حالة من التبعية للإطار المستخدم خوفا من فقدان الاتصال بالشبكة.

وعليه يمكن القول بأن استخدام الانترنت كوسيلة اتصال في مكان العمل بات عاملا مهما لتطور المؤسسات المنفتحة التي توجب على مجموعة المستخدمين لها متطلبات عديدة حتى يكونوا في مستوى تطلعات السلطة والقيادة وأهداف المؤسسة، وفي ظل انتماءهم إلى مجموعات اجتماعية مختلفة اختلاف ثقافاتهم المرجعية، صار من شأن توظيفهم للشبكة أن يؤدي إلى اختلاف علاقاتهم بها، ومن ثمة تنوع وتعدد سلوكياتهم وممارساتهم حيالها، يتجلى ذلك في أقوالهم وأفعالهم ومواقفهم، وهو ما يتماشى مع الاتجاه الذي يميز المجتمعات المنفتحة التي نمى في أفرادها وجماعاتها ميل نحو الأشكال الاقتصادية غير المكلفة للوقت والمال والجهد العضلي، وفي ذلك تغير للنظرة التي صاروا يحملونها عن أسلوب الحياة الراهنة.

2- المؤسسات: تغيرات هيكلية وتنظيمية

هناك من يسلم بأن المؤسسات الناجحة هي التي استطاعت أن تغير شكلها وتطور هياكلها للتوافق مع المتغيرات التكنولوجية، كما أنها في الوقت نفسه هي التي استطاعت أن تحدث تكاملا وتوافقا يحقق وحدة الهدف العام للمؤسسة[33]، وعليه يمكن تحديد أهم التغيرات الحاصلة في هذا السياق كما يلي[34]:

- ظهور المنظمات الموجهة بالمعلومات.
- ظهور المنظمات الافتراضية.
- تصغير حجم المنظمات.
- إعادة هيكلة المنظمات.
- تقسيم المنظمة إلى وحدات أعمال مستقلة.
- التحول من الهياكل العمودية/الرأسية التقليدية القائمة على تعدد مستويات السلطة، إلى الهياكل الأفقية التي تقوم على فرق العمل، والهياكل الشبكية.

هذه العناصر أهم المتغيرات التي حدثت ومازالت قيد الحدوث على مستوى المؤسسات ومنظمات الأعمال، تدل على نجاح توظيف شبكة الانترنت في عمليات التغيير في وقت وجيز، فقرار التحول لم يكن من قبيل الصدفة بل كان قرارا اقتصاديا استراتيجيا يؤكد على جدوى الانترنت في التغيير. ويفيد الاقتصاديون في هذا السياق، بأن بعض المنظمات والشركات في الأزمنة القادمة ستلحظ انقراض بعض مبادئ العمل وخاصة في مجال التسويق، شأنها في ذلك شأن المنظمات والشركات التي تحاول فرض نفسها بالطرق التقليدية وسط مجتمع لم يعد يؤمن بالخيارات التقليدية[35].

هذا الطرح يكشف عن العلاقة المتبادلة بينها وبين أنساق المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية في شكل متشابك ومعقد، تظهر في تشكل علاقات ذات أبعاد أعمق من أن يتم التعبير عنها بشكل مبسط، فقد ساهمت في تغيير العديد من

الملامح الاجتماعية والاقتصادية للحياة عموما وللحياة المهنية لإطارات المؤسسات على وجه الخصوص، أسهم في ظهور نوع جديد من الهياكل التنظيمية (الهياكل الأفقية والهياكل الشبكية)، كجماعات اجتماعية جديدة ذات ثقافة تنظيمية تتماشى مع الأنماط الإدارية والصناعية والتجارية المبنية على التخصص الدقيق الذي يتطلب بدوره مهارات فنية وتقنية تستجيب لشروط استخدام وتوظيف الوسائط المعلوماتية. ويمكن تحديد أهم التغيرات الحاصلة في[36]:

- تغير أسلوب الرقابة الفيزيائية على العاملين ليحل محله الرقابة الافتراضية.
- تغير نظام تقييم الأداء بفعل تغير مفهوم الوظائف والأدوار.
- ظهور ما يسمى بنظم العمل المرن.
- إرساء قواعد التفكير الإبداعي والابتكاري لدى الموظفين.
- إتاحة برامج التعليم والتدريب عن بعد لفائدة الموظفين المستخدمين للانترنت.

هذه المتغيرات من شأنها أن توضح التحولات الواقعة بفعل التطور التكنولوجي في المعلومات والاتصال على المؤسسات من حيث انفتاحها على ثقافة تنظيمية غير تقليدية، وعلى نظام العمل من حيث تقليل السلطة البيروقراطية وهيمنتها، وعلى إطارات المؤسسة باعتبارهم الفئة المستخدمة للانترنت، من حيث خبرتهم وتخصصهم العلمي ومهاراتهم التقنية. وعلى العموم فإن هذه المميزات التي اكتسبوها في ظل عملية الانفتاح المعلوماتي والدور الذي تؤديه الشبكة، يضيف لهم قوة التمكن لتطويعها في تحقيق أهدافهم، من خلال خلق مناخ عمل حر يتميز بالسرعة في إنجاز المهام ، ودقة المعلومات المتحصل عليها، وهذا ما من شأنه أن يشعرهم بقيمة ما يقومون به، ومن ثمة الرغبة في الاستمرار في العمل بواسطتها.

ثالثا- الإطارات، مكانة وإثبات وجود في ظل المعلوماتية

إضافة إلى كون العمل مصرا لكسب الرزق، فهو يمثل المكانة الاجتماعية للمجموعات الاجتماعية المنخرطة بالمؤسسة، وفئة الإطارات واحدة من تلك المجموعات، التي يصبح أفرادها مع مرور الوقت فاعلين اجتماعيين لهم صفات اكتسبوها من توظيفهم للانترنت في العمل؛ كالسرعة في الإنجاز، ضبط الوقت، الاختصار في التعبير عن الأمور الثانوية، مما يؤدي إلى تغير إيقاع نشاطاتهم وحتى نمط حياتهم المهنية؛ ويرى شنايدر في هذا الصدد أن التغير في حركات العمل يجعل من العامل مرتبطا ارتباطا مباشرا بالعمل الذي استمد منه مكانته الخاصة فيما بعد في طبقة اجتماعية معينة.

1- الإطار بين الأداء المحدود والدور الاستراتيجي

يرى بعض الباحثين أن مجموع التجليات التي يمكن أن تتبلور عن استخدام إطارات المؤسسات الاقتصادية للوسائط المعلوماتية، وبالأخص شبكة الانترنت، تظهر من خلال تخليصهم من العمل الروتيني المتكرر، و مساعدتهم في فتح نافذة الانتقال من العمل الإداري إلى الشراكة في العمل، إلى الإدارة العليا، وصولا حتى لأدوار اللاعب الاستراتيجي[37].

لا يتوقف الأمر عند هذا الحد فحسب، بل يتعدى ذلك إلى نظرة إطارات المؤسسات الاقتصادية للانترنت وتطبيقاتها في حياتهم المهنية أيضا، فتعقيد العمل في بيئة المنظمات والتطور التكنولوجي الراهن في مجال المعلومات والبرمجيات، أدى إلى ظهور الحاجة إلى أدوات جديدة تساعدهم على التعامل مع بيئتهم تلك من خلال توظيف الشبكة والاستفادة من استخداماتها حسب الحاجة. ولقد بدأت حالة التغيير منذ التشغيل الالكتروني للبيانات، إلى أن تطورت إلى ما نشاهده اليوم من التطبيقات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات التي انتشر استخدامها في معظم المستويات التنظيمية، والأنشطة اليومية التي تتم من طرفهم[38].

وفي هذا السياق يمكننا استحضار وجهة نظر شنايدر حول التغير التكنولوجي الذي يصاحبه تعديلات في أدوات العمل باستمرار، والتي تتماشى وأهداف الإدارة العامة، ويضيف بأن أي اكتشاف تكنولوجي جديد يؤدي بدوره إلى الاستغناء عن

عدد كبير من الموظفين أو زيادة أعمال ووظائف أخرى مدققة مما يتطلب تخصصا دقيقا جدا. وبالتالي يحتم هذا على الأفراد البحث عن مراكز عمل جديدة من شأنها أن تغير حياتهم، وقد تفتح لهم فرصا جديدة[39]، حيث صار استخدام أجهزة الحاسوب كوجه من أوجه التكنولوجيا المتقدمة محل الكثير إن لم نقل أغلب الأعمال الكتابية والحسابية بالمؤسسة، وأن شبكة الانترنت كأعظم تقنية اتصال معلوماتي وآخر مرحلة من مراحل تطور تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات إلى غاية الآن، قد نقلت المنظمات إلى مستوى آخر في العمل والتنظيم بدأ بطابع كمي (درجة الدقة، معدل السرعة، سهولة الأداء والرقابة ...)، ثم تحول ليأخذ البعد الكيفي من خلال ممارسات قيمية جديدة ترتبط بثقافة المؤسسة بالنظر إلى استعمالات الانترنت كمستويات المشاركة في المعلومة ما بين الإطارات المستخدمة للشبكة، وكذا مستويات الاعتماد على الانترنت كمحكات معلوماتية وتقنية في عمليتي التعاون والتنافس فيما بينهم لتحقيق أهدافهم الفردية والجماعية في العمل.

إن التقابل أو التوازي الذي يكمن بين عملية تطور تكنولوجيا المعلومات من جهة، وتطور فئة إطارات المؤسسات من جهة أخرى، جعل التركيز منصبا على ما لاقاه ذلك التطور في كل منهما من تحديات وصراعات تكشف عن تحول أو انتقال من الأنشطة التقليدية إلى أنشطة ذات أبعاد أكثر إستراتيجية؛ حيث تؤدي المعرفة التكنولوجية إلى تغير في بناء القوة داخل المؤسسة من طرف الفئة المسيطرة على أدوات التحكم في التكنولوجية والمعلوماتية.

2- الإطار من فاعل إلى مسلوب

انتقل طرح المفكرين من التركيز على أثر التكنولوجيا على العمال في المصانع (تكنولوجيا الإنتاج)، إلى أثر الوسائط الإلكترونية والانترنت على إطارات المؤسسات، وما صاحبه من تقسيم للعمل، وتقليل للإرادة الإنسانية. وعليه وضعت الوسائط (الإلكترونية والانترنت) الفرد أمام نظامها الآلي التقني في حالة خضوع لها، إشارة إلى سلب إرادتهم وانتقالهم من كونهم فاعلين يؤثرون في نسيج العلاقات الاجتماعية، ويتحكمون في العوامل المحيطة بقوتهم الفكرية؛ بما في ذلك استخدامهم واستغلالهم للنظام التقني والمعلوماتي لخدمة أغراضهم، إلى تراجعهم من هذه الوضعية الفاعلة لمنح الأولوية للتكنولوجيا الحديثة والانترنت من حيث حيازة الأهمية ، ومنه اعتبارها هي الفاعل المحقق للتغيير[40].

بدأت الأصول الفكرية لهذا الطرح مع ما جاء به كارل ماركس للدلالة على ظاهرة الاغتراب التي يعيشها الإنسان المعاصر تجاه عالم الآلة. ثم تبعه المفكرون النقديون من أمثال هربرت ماركيوز، Herbert Marcus، وجاك إيلول Jacques Ellul، في معرض الحديث عن العقل التكنولوجي وتداعياته بالوسط المادي المجتمعي.

يقول ماركيوز بعامل التبعية، أي؛ تلك التي تخضع المرء لنظام أشياء موضوعي[41]، والذي يعني بها القوانين الاقتصادية وقوانين السوق وغيرها، مما يرسخ فكرة السيطرة التي ترتكز على البعد العقلاني، أي العقلانية التي بواسطتها يدافع الأفراد والجماعات والمجتمع عن البنية الهرمية التي يسميها ماركيوز؛ إيديولوجيا النظام الاجتماعي التكنولوجي، وهو بذلك يعتبر التكنولوجيا المعاصرة تضفي صيغة العقلانية على ما يعانيه الإنسان من نقص في الحرية. يعبر هذا الأخير عن واقع أن الإنسان بات خاضعا لجهاز تقني يزيد من رغد الحياة ورفاهيتها كما يزيد من إنتاجية العمل[42].

من هذا المنطلق يتجلى البعد الذي تحمله التقنية حسب ماركيوز بأنها ليست مجرد آلات وأدوات ووسائل عمل ذكية في يد مستخدمها، بقدر ما هي أدوات ووسائل وأجهزة متطورة تكرس منطق السلطة والسيطرة لمن يحوزها ويستخدمها، مما يؤدي ويؤسس لطبقة تكنوقراطية بوعي تكنوقراطي، ليس هذا فحسب بل هذه الطبقة الآن هي طبقة مستقطبة حتى داخل الأوساط الجامعية؛ فهناك ما يثبت – في أوروبا على الأقل- على تناقص عدد الطلاب الذين يقبلون بعد حصولهم على شهادة الباكالوريا، على الدراسات الطويلة المدى ويفضلون الدراسات التي تقدمها المعاهد المتخصصة في ميادين مثل التسيير والمحاسبة والإعلام الآلي والمعلوماتية، وكل هذه التخصصات استحدثت لتصب في تعزيز الطبقة التكنوقراطية لتجد لنفسها

مكانا ومكانة ضمن المؤسسات التي تقبل مثل هؤلاء المتخصصين في المجالات المذكورة كإطارات شابة ذات مؤهلات تكنولوجية وتقنية يكثر عليها الطلب[43].

أما إيلول فيقدم رؤيته ضمن مسار مغاير إلى حد ما، مشتقة جذورها من علاقة فلسفية جدلية، تشكل لديه حالات من الضم والفصل، تتجسد كأمر حتمي لا خيار للفرد فيه، ولا مهرب له منه، من أبسط الأزرار إلى أعقد الآلات؛ ومثال ذلك جهاز الحاسوب وبرمجياته وعتاده ولواحقه، فهي العالم التقني الذي يعتبره إيلول شيئًا يُهيئ إليه الإنسان ويُعد له، ويُربى عليه، لكي تُشبع رغباته، وتُروى حاجاته بكيفية لا تنفصل عما تضعه له رهن إشارته.

ومنه فإنه يذهب إلى الاعتقاد بأن الحاجة تولد لأن تلبيتها تكون ممكنة تقنيا، وهنا إشارة منه إلى أن وجود التقنية في حالة تسبق وجود الحاجة، يجعل منها هي التي تولد الرغبة وتجعل عملية إشباعها ممكنة، ويستدل على ذلك بأن الإشهار يخلق الحاجة إلى الاستهلاك، والمواصلات تخلق الحاجة إلى التنقل بواسطتها، وصناعة الترفيه تخلق الحاجة إلى الاستمتاع[44].

مما سبق يتضح أن كلا من ماركيوز وإيلول قد قدم رأيا يدعو لعقلانية الاستخدام، كمسألة هامة تتجلى في نقد الاستلاب للانترنت، ونقد آراء أنصار التقنية الذين يدافعون عن الإمكانيات الهائلة التي تتيحها شبكة الانترنت، فإذا لم يخضع الاستخدام لمبررات عقلانية جريا وراء الحاجة للتحرر من كل أشكال الإكراهات الاجتماعية والثقافية والتنظيمية، فعندها تصبح شبكة الانترنت ملجأ ومعوضا عن مختلف حالات القسر والإكراه، وعندما تتعود حواسهم وأحاسيسهم على مجموع الإشباعات التي يحققونها عبر الانترنت، يصبح الرابط بينهما أقوى في كل مرة، حتى يصير الاستغناء عنها غاية في الصعوبة.

وعليه فإن الإطارات من هذا النوع، قد تجردوا من امتلاك الأفعال، وصارت لديهم ردود أفعال فقط تجاه ما تعرضه عليهم الشبكة؛ وباختصار فقد وقعوا في فخ الاستلاب بتبعيتهم للآلات التي يستخدمونها، ويأتي الانترنت في مقدمتها[45].

أما عن العقلانية، فيعود الفضل إلى ماكس فيبر في استخدامها كمفهوم لوصف الشكل الرأسمالي للنشاط الاقتصادي، والأنماط البيروقراطية للسلطة والسيطرة، فقد كان التنظيم الصناعي في المجتمع الأوروبي يخضع لمبدأ التقنين الرسمي، والعقلانية التي أعطت للأفراد والجماعات توجها نحو تطبيق المعرفة العلمية والفنية للعمل، وإضفاء الصفة الآلية والتقنية على الحياة العملية داخل التنظيمات[46].

وضمن هذا السياق، يؤكد تالكوت بارسونز أن صاحب العمل كان يمثل المالك والمدير في الوقت ذاته، ويعتبر الشخصية الإستراتيجية في الاقتصاد الأدائي، بل وكان رأس المال والمصنع بالنسبة إليه أهم بكثير من الكفاءة المهنية، وبقيت هذه الأفكار سائدة بالولايات المتحدة الأمريكية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى[47]. لكن الأمر اختلف كثيرا في العصر الحالي عما كان عليه في الفترة التي أشار إليها بارسونز، إذ أسس التطور التكنولوجي والعلمي لمجموعة من التقلبات والتحولات على مستوى الأفكار تلخصت أهمها في البعد الفني والتقني من جهة، وفي الطابع الرسمي للتنظيم من جهة أخرى؛ حيث حلت الإطارات التنفيذية و المديرون مكان صاحب/ مالك العمل، الأمر الذي جعل المؤسسات أكثر نزوعا إلى التنظيم البيروقراطي[48] في ما يتعلق بـ:

- قيمة الوقت واحترام القانون.
- التسلسل الهرمي الذي يحدد الوظائف والأدوار والأدوات.
- خلق نسق جديد من المعتقدات التي تعتمد على الروح العلمية بالبناء الثقافي في ضوء معتقدات اجتماعية تؤمن بالأفكار العلمية كنتيجة للاختراعات والمبتكرات التكنولوجية.

وعند حدوث الثورة المعلوماتية، أصبحت الانترنت بالمؤسسات وسيلة تقنية وجدت لتخلق الحاجة لانتقائها لتعويض أساليب العمل التقليدية المجهدة والمكلفة، واختيار التطبيقات المراد تحقيق أغراض بواسطتها، سواء كانت فردية (التوسع في السلطة) أو جماعية (فرق العمل)، معلنة أو خفية، وجميعها أغراض وأهداف يراد الوصول إليها، لكن الأعمق والأكثر تعقيدا من ذلك

الإطار والانترنت، جدلية السلطة والتبعية في المؤسسة الاقتصادية

هو قوة ومستوى الرابط الموجود بين الانترنت والإطار، من حيث درجة ثقته بها واستسلامه لها، أو قدرته على التحرر منها، وذلك وفقا لتصوراته عنها وعن ما يمكنه تحقيقه من مكاسب وامتيازات مادية أو رمزية بالعمل عبرها.

خاتمة

إن التطورات الحاصلة في النظام الرأسمالي في الفترة الراهنة حققت نوعا من التكيف مع المتطلبات التنظيمية الجديدة؛ كتعديل حجم وشكل المؤسسات الاقتصادية من حيث بناها وهياكلها، إذ ارتفع مستوى تقسيم العمل الدقيق، وتركزت السلطة أكثر فأكثر في قمة هرمها، وساد مبدأ التخصص والخبرة المبنية على المعايير التكنولوجية والتقنية كمؤهلات للتوظيف والتشغيل، وحيازة المكانة والتميز بفضل التحكم الجيد وإتقان العمل عليها، مس إطاراتها على مستوى مكانتهم ومواقعهم، بفعل التحول إلى التقنية المعلوماتية في مهنتهم (الانترنت/ الانترانت/ الاكسترانت)، مما أعطى صورة جديدة لسلطة الإطار ودوره كفاعل على أساس الاستعداد والمهارة للعب أدوار متعددة ومضاعفة عبر تلك الوسائط المعلوماتية لتحقيق أهدافه الفردية والجماعية داخل المؤسسة.

الهوامش

1 - المنجد في اللغة العربية المعاصرة، دار الشرق، ط2، بيروت، 2001، ص29.

2 Larousse, Dictionnaire de Français, SEJER, 4eme éd, France, 2004, P 55.

3 - Collin Cobuild, Learner's Dictionary, Harper Collins Publishers, Great Britain, 1996, P380.

4 - Ibid. PP 668, 870.

5 - حسان مراني، الهوية المهنية الاجتماعية لفئة إطارات المؤسسات الاقتصادية العمومية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، 2006 / 2007 ، ص 44 .

6 - Frédéric Lebaron, LA Sociologie de A à Z, DUNOD, Paris, 2009, P 21 .

7 - حسان مراني، مرجع سابق، ص 42 .

8 -Dictionnaire d'Economie et de Sciences Sociales, BERTI édition, Alger, 2009, p 106.

9 - Lebaron Frédéric, op cit. p 22.

10 - Ibid. p 106.

11 - Ibid. p 106.

12 - حسان مراني، مرجع سابق، ص47.

13 - فؤاد إفرام البستاني وآخرون، منجد الطلاب، دار الشروق، ط 22، 1978، ص 08.

14 - انظر فريد راغب ومحمد النجار ، 1976، ص 148.

15 - تريكي حسان، مطبوعة بيداغوجية في مقياس نظريات المؤسسة، جامعة الشاذلي بن جديد، قسم علم الاجتماع، الطارف، 2014- 2015 ، ص 10.

16 - نفس المرجع، ص 11.

17 - ناصر دادي عدون، الاتصال ودوره في كفاءة المؤسسة الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004، ص 04.

18 - Dictionnaire d'Economie et de Sciences Sociales, op cit, p365.

19 - حسن شحاتة وزينب النجار، معجم المصطلحات التربوية والنفسية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط 1 ، 2003 ، ص 61.

20 - Rossignol Philippe, L'audiovisuel et L'impact des TIC- La situation en GRECE, 2004, p20. On Line http://interstic.sree.fr/dossiers/avticgr.pdf, Date de consultation 20/09/2010 à 20h.

21 - إبراهيم بعزيز، تكنولوجيا الاتصال الحديثة وتأثيراتها الاجتماعية والثقافية، دار الكتاب الحديث، ط 1، القاهرة، 2012، ص 87.

22 . عبد الملك الدناني، الوظيفة الإعلامية لشبكة الانترنت ، دار الراتب الجامعية، ط 1 ، بيروت، 2001 ، ص 34.

23 - علي غربي ويمينة نزار، الكنولوجيا المستوردة وتنمية الثقافة العمالية بالمؤسسة الصناعية، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002، ص36،35..

24 - نفس المرجع، ص36.

25 - محمد الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي، ط1، الأردن، 1987، ص185.

26 . علي غربي وبمينة نزار، مرجع سابق، ص45.

27 - للتوسع أكثر حول مناصري التكنولوجيا في اتخاذهم إياها معيارا ومتغيرا وحيدا في فهم التغير الاجتماعي، وأي تغير على مستوى المجتمع كنسق مفتوح، يمكن الاطلاع على مؤلف (التكنولوجيا الرقمية: ثورة جديدة في نظم الحاسبات والاتصالات) لـ : نيكولاس نيغروبونتي، ت: سمير كما يمكن الاستزادة كذلك من كتاب (المعلوماتية بعد الانترنت. طريق المستقبل) لمؤلفه: بيل جيتس، ت: عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة،الكويت، عدد 231، تاريخ مارس 1998.إبراهيم شاهين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، القاهرة، 1998.

28 - Wolton. Dominique, Internet et Après ? Une théorie critique des nouveaux médias, Flammarion, France, 1999, p186.

29 - Breton .Philippe, Le culte de l'Internet : Une menace pour le lien social ? , édition Casbah, Algérie, 2004, p13.

30 - علي محمد رحومة، الانترنت والمنظومة التكنو- اجتماعية (بحث تحليلي في الآلية التقنية للانترنت ونمذجة منظومتها الاجتماعية)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1 ، بيروت، 2005 ، ص17.

31 - للمزيد حول هذه النتائج تصفح مؤلفه عن Le culte de l'Internet : Une menace pour le lien social ?

32 - جمال الزرن، تساؤلات عن الإعلام الجديد و الانترنت: تأصيلا للانترنت أو أي إعلام جديد في غياب المرجعية الفكرية والثقافية لوسائل الاتصال الحديثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 2005، ص 121 .

33 - ليلى حسام الدين، أثر التقدم في تكنولوجيا المعلومات عل الخصائص النوعية والكمية للموارد البشرية، منشورات المنظمة العربية للمنشورات الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2011، ص26.

34 - نفس المرجع، ص27.

35 - إيريك كولمان، الجدوى الاقتصادية لوسائل الإعلام الاجتماعي، مكتبة جرير، ط1، المملكة العربية السعودية، 2014، ص46.

36 - ليلى حسام الدين، مرجع سابق، ص29.

37 - نفس المرجع ، ص17.

38 - ليلى حسام الدين، مرجع سابق، ص23.

39 - علي غربي وبمينة نزار، مرجع سابق، ص45.

40 - علي غربي وبمينة نزار، مرجع سابق، ص49.

41 - هربرت ماركيوز، الإنسان ذو البعد الواحد، ت: جميل طرابيشي، بيروت، 1971، ص37.

42 - سالم يفوت، هابرماس ومسألة التقنية، مجلة الجابري، العدد الأول، تاريخ 2015/4/16، الموقع: http://hekma.Org

43 - الإطارات العلمية، دور ضائع، المتوسط online، أسبوعية سياسية ثقافية مستقلة، العدد 132، تاريخ (19-25) سبتمبر 2011.

44 - عبد العالي معزوز، الانترنت والاستلاب الثقافي: قضايا في الإعلام والتواصل (1)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، 2011، ص18.

45 - نفس المرجع، ص23.

46 - هربرت ماركيوز، العقل والثورة، ت: فؤاد زكريا، بيروت، 1979، ص327.

47 - علي غربي وبمينة نزار، مرجع سابق، ص39.

48 - نفس المرجع، ص40.